مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (29) العدد (2)2007
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Arts and Humanities Series Vol. (29) No. (2) 2007

البذور الأولى للحدود النحوية

الدكتور إبراهيم البب*
عبد الحميد وقاف**

(تاريخ الإيداع 26 / 6 / 2007. قبل للنشر في 29 / 8 / 2007)

□ الملخّص □

يعالج هذا البحث بشكل موجز مسألة الحدود النحوية في مهدها الأول، إذ لا بد لما اصطلح عليه بالحد النحوي الذي اكتسب الصبغة المنطقية في القرن الرابع الهجري وما بعده– من طفولة تمهد لنشأته، فكان أول ما تناوله رواية نشوء النحو العربي، وما فيها من تقسيمات ومصطلحات وتعريفات من دون الخوض في اختلافات الباحثين في هذه الرواية، ثم عرض صنيع تلاميذ أبي الأسود في وضع المصطلح النحوي بإيجاز ، وانتقل بعد ذلك إلى الحديث عن منهج الخليل في عرض المصطلح النحوي وشرحه بأمثلة مقتضبة ابتغاء الوصول إلى سيبويه الذي بلور آراء أستاذه في كتابه، فكان الحديث عن معاني لفظة الحد كما وردت في بعض المواطن من الكتاب، حيث كانت تكتسب أحياناً معنى اصطلاحياً يبتعد عن المعنى اللغوي لها، ومن ثم طريقته في عرض المصطلحات النحوية، وأخيراً تم الوقوف على نماذج منها كما وردت في الكتاب، وعلى أسمائها كما أوردها ابن جني فيما بعد، لتكون خطوة أولى نحو صناعة الحدود النحوية التي يهدف هذا البحث لإبرازها، وإبراز دور سيبويه في التأسيس لعملية تحديد المصطلح النحوي.

كلمات مفتاحية:
الحد.
المصطلح.

التعريف.

* أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.
** طالب ماجستير في قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (29) العدد (2)2007
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Arts and Humanities Series Vol. (29) No. (2) 2007

The First Beginnings of Grammatical Limitations

Dr. Abraham al.Beeb*
Abd al.Hameed Wakkaf **

(Received 26 / 6 / 2007. Accepted 29 / 8 / 2007)

□ ABSTRACT □

This research highlights briefly the case of grammatical limitations in their cradle. The first grammatical limitation discussed in this research is the rise of Arabic grammar, its divisions, terms and definitions without detailing the differences of the researchers on this point. The research then exposes the acts of Abu-Al-aswad's students in putting briefly the grammatical term. After that, the research discusses Al-Khalil grammatical method, and gives examples and details in order to reach Sebaweeh opinions as put forward in his book, especially on the constructions of morgin's verbalism as it is in some places of al-Ketab. They usually acquire idiomatic meaning which is different from the lingual meaning. The research highlights his speech and his method in exposing the grammatical terms. Finally, the research surveys some specimen of al-Ketab, and their names as given by Ibn Jennee later on to be the first step towards the grammatical limitations, which Sebaweeh developed.

Keywords: Limitation, Definition, Term.

* **Associate Professor, Department of Arabic, Faculty of Arts and Humanities, Tishreen University Lattakia, Syria.**
** **MA Student, Department of Arabic, Faculty of Arts and Humanities, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

درج كثير من النحاة المحدثين على تعريف كل مصطلح نحوي عند تناولهم له كعنوان لباب من أبواب النحو العربي، وتتعدد التعريفات للمصطلح (Term) الواحد بين النحاة، إلا أنه يندر أن يُبحث في عناصر التعريف (Defintion) للكشف عن مدى دقته في التعبير عن المصطلح المعرَّف، فكأن الغاية منه إيجاد عبارة يصدَّر بها هذا الباب من أبواب النحو أو ذاك، ومن ثم اتخاذها سبيلاً لتمييز ما يراد الحديث عنه تمييزاً أولياً، إذ إنهم إذا قالوا: إن المفعول به هو ما وقع عليه فعل فاعل، تُوهم أن زيداً في مثل قولنا: مات زيد، مفعول به، إذ كان الفعل قد وقع عليه في المعنى، وليس هو من قام بفعل الإماتة، وصحيح أن النحاة عند عرضهم للأبواب النحوية كانوا يتحدثون عن مثل هذه الحيثيات، إلا أنهم لم يعبروا عنها في تعريفاتهم، مما جعلها قاصرة عن أداء وظيفة التمييز المنوطة بها عندما تُبتدأ بها أبواب النحو العربي.

وإذا عدنا إلى كتب النحاة القدماء، فإننا نجد أن ظاهرة وضع التعريفات أو الحدود كانت ماثلة في كل ما كتبوا، إلا أنهم كانوا أكثر عناية بوضع الحد (Defintion) والتدقيق في عناصره ومدى التطابق الحاصل بين التعريف والمعرَّف، كما نجد عند ابن هشام(ت761هـ) على سبيل المثال في شرح شذور الذهب، وما كان هذا التدقيق في صناعة الحدود إلا حصيلة جهود النحويين على مدى قرون كثيرة، اكتست فيها الحدود النحوية بصبغة منطقية كانت قد فشت في النحو العربي منذ القرن الرابع الهجري، حيث كان النحاة قبل الشروع في صناعة حدودهم يتعرضون لحدود من سبقهم من النحاة، فيناقشونها، ويطعنون فيها لما بدا لهم من عدم شموليتها، وتكرست هذه الظاهرة بشكل لافت للنظر في حدود كل من الاسم والفعل والحرف، حيث يسرد لنا النحاة حدود النحويين لها، غير ناسين التنبيه على مثالبها، كما فعل ابن فارس(ت396هـ) في كتابه الصاحبي[1][15]، ومدلين بدلوهم في هذا الباب، كما فعل الزجاجي في الإيضاح[2][10].

وقد كان تأثير الفلسفة محدوداً قبل القرن الرابع الهجري، ويعني هذا أن نظرية الحد وفق المفهوم المنطقي لم تكن قد سيطرت بعد على أذهان النحويين، ولكنهم بعد ذلك كانوا ميالين إلى إفهام المصطلح المراد الحديث عنه بطرق شتى، نستطيع أن نعدها خطوة أولى في عملية صناعة الحدود النحوية التي– كما نراها– سايرت عملية نشأة النحو العربي كما ترويها لنا المصادر القديمة.

نشأة النحو العربي:

تبرز رواية نشوء النحو العربي في كل كتاب يتناول تاريخ النحو، و تبرز فيها اختلافات الباحثين في مسألة أولية من وضعه، وقد تصدى لعرضها كثير من الكتب القديمة والحديثة[3]، إلا أننا لن نتناولها إلا من الجانب الذي يفيد في موضوع الحدود النحوية، ولذلك فإننا نستطيع أن نقول: إن أبا الأسود وضع أسس النحو العربي بإرشاد من أمير المؤمنين علي – عليه السلام– وفق خبر مشهور في كتب النحاة والكتب التي تناولت موضوع نشأة النحو، غير أننا

---

[1]– أحمد بن فارس. *الصاحبي*(بيروت: دار الكتب العلمية، 1997) 48 وما بعدها.

[2] - الزجاجي. *الإيضاح في علل النحو (بيروت: دار النفائس*، 1973) 46 وما بعدها.

[3] - انظر مثلاً: ابن النديم. *الفهرست* (بيروت: دار الكتب العلمية،2002) 62، السيرافي. *أخبار النحويين البصريين* (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، دت) 13 وما بعدها، عبد الكريم محمد الأسعد. *الوسيط في تاريخ النحو* (الرياض: دار الشواف،1992) 27 وما بعدها، عوض حمد القوزي.*المصطلح النحوي* (الرياض: شركة الطباعة العربية السعودية، 1981) 26 وما بعدها...

سنورده هنا لأن لنا فيه موضع حاجة، وله صلة وثيقة بموضوع البحث، فقد روي أن" أول من وضع علم العربية وأسس قواعده وحد حدوده أمير المؤمنين علي بن أبي طالب – رضي الله عنه– وأخذ عنه أبو الأسود الدؤلي، وسبب وضع علي لهذا العلم ما روى أبو الأسود قال: دخلت على أمير المؤمنين علي فوجدت في يده رقعة، فقلت: ما هذه يا أمير المؤمنين؟ فقال: إني تأملت كلام الناس، فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء، فأردت أن أضع لهم شيئاً يرجعون إليه، ويعتمدون عليه، ثم ألقى إلي الرقعة، وفيها مكتوب: الكلام كله اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبئ به، والحرف ما جاء لمعنى، وقال لي انح هذا النحو، وأضف إليه ما وقع إليك، واعلم يا أبا الأسود أن الأسماء ثلاثة: ظاهر ومضمر واسم لا ظاهر ولا مضمر، وإنما يتفاضل الناس يا أبا الأسود فيما ليس بظاهر ولا مضمر، أراد بذلك الاسم المبهم، قال أبو الأسود: ثم وضعت بابي العطف والنعت، ثم بابي التعجب والاستفهام، إلى أن وصلت إلى باب إن وأخواتها ما خلا لكن، فلما عرضتها على الإمام علي أمرني بضم لكن إليها، وكنت كلما وضعت باباً من أبواب النحو عرضته عليه إلى أن حصّلت ما فيه الكفاية، قال: ما أحسن هذا النحو الذي نحوت! فلذلك سمي النحو نحواً"[4][5].

وأول المسائل التي تفرض نفسها في هذه الرواية هي مسألة قسمة الكلم، وهي ثلاثة: اسم وفعل وحرف، وهي ليست قسمة منطقية بالمعنى المنطقي الخاص، وحجتنا في ذلك أن مسائل علم المنطق وأصوله لم تكن معروفة في ذلك الوقت، والتعويل على غير موجود ضرب من العبث، ولكنا نستطيع أن نقول: إن هذه القسمة قسمة تأملية في حقيقة اللغة العربية، معتمدة على التفكير السليم، من عقل مستبصر قادر على الملاحظة الدقيقة والاستقراء الصحيح للغة، ومن هنا كان يلحظ فيها أثر المنطق، والدليل على أنها تأملية أن الإمام علي– كرم الله وجهه– لم يبين لنا سبب هذه القسمة كما بينها النحاة فيما بعد، ومن ثم فإن هذا التقسيم يعد الخطوة الأولى في وضع علم فرضت طبيعته القيام بها، فلا بد إذن من أن يقوم أحد بها، أما تحديد الأقسام أو رسمها أو تعريفها، فهو الذي يفترض ألا يكون دقيقاً أو نهائياً من أول الوضع، بل يجب أن يوضع أولاً كمفهوم ينمو شيئاً فشيئاً حتى يتطور ثم يتبلور ثم يستقر في الأذهان والوضع على حالة ثابتة قابلة للتغيير والتطوير بحسب طبيعة العصر وثقافته ومنهج تفكير رواده، وذلك كله حسب قانون نشوء العلوم الحية وتطورها كما يُتصور، وهذا ما نلاحظه فيما سمي بحدود أقسام الكلم في الرواية السابقة، فكون الاسم ما أنبأ عن المسمى ليس حداً يحد به الاسم، فإن هدف وضع الأسماء أن تنبئ عن مسمياتها، إذ كانت بها تعرف، وأرى أن هذا القول دال على أصل اشتقاق الاسم الذي اختلف فيه، لا على حده[5][4]، وكذلك ما ورد من حد لكل من الفعل والحرف ليس حداً، فأسماء الاستفهام مثلاً لا تنبئ عن مسميات، كما أنه قد ينبأ بالاسم كما ينبأ بالفعل، وكل منهما يجيء لمعنى كما يجيء الحرف لمعنى، ومعنى ذلك أن هذه التعاريف لأقسام الكلم أو أياً كان اسمها لم تستطع الدلالة على المعرف أو المحدود، بل إنها لم تستطع القيام بوظيفة التمييز التام المنوطة بها، فهي ليست حدوداً، وإنما علامات أولى يقصد بها مجرد التمييز الأولي بين أقسام ثلاثة للكلم، ووضع حدود بينها عن طريق تغاير بين شروحها يبرز أن هناك ثلاثة أقسام مختلفة، هذا إلى جانب أن الإمام علياً– عليه السلام– لم يستخدم لفظة الحد هنا.

أما ما وضعه أبو الأسود من أبواب النحو، فيعنينا منه في هذا المقام وضع المصطلح لا وضع حد له، فإنه إذا قال: وضعت باب العطف أو باب التعجب، فنحن أمام مصطلحين هما مصطلح العطف ومصطلح التعجب، وإذا لم يكن بين أيدينا ما صنفه أبو الأسود تحت هذه العناوين، فإننا نستطيع أن نقول: إن التعجب مصطلح دال على مدلول

---

[4]– أبو البركات الأنباري. *نزهة الألباء في طبقات الأدباء*(القاهرة: دار نهضة مصر،1967) 4–5.

[5]- أبو البركات الأنباري .*الإنصاف في مسائل الخلاف*(حمص: مطابع الروضة النموذجية، 1989) 6/1.

بعينه وفق شرح له يبين ما يطلق عليه، أي إنه وضع أسلوب التعجب من الأشياء على طريقة العرب، ووفق اللغة العربية السليمة الخالية من الشوائب، وهذا الأسلوب بتفصيلاته هو ما يطلق عليه مصطلح التعجب، وهو بذلك يضع مصطلحاً لمفهوم موجود في اللغة، ثم يقوم بتفسير المصطلح عبر بسط هذا المفهوم، وشرح ما يدل عليه المصطلح مستعيناً بالوسائل المساعدة على إيضاحه، ويأتي في مقدمتها التمثيل، وقس على ذلك بقية المصطلحات التي جعلها أبو الأسود عناوين لأبوابه، ثم شرحها بعرض تلك الأبواب النحوية، وهي المرحلة الأولى من مراحل التحديد النحوي.

المصطلحات والحدود قبل الكتاب:

كان لتلاميذ أبي الأسود جهود محمودة في ميدان المصطلح النحوي، وممن ذكرتهم لنا المصادر يحيى ابن يعمر العدواني(ت129هـ)[6][20-13] الذي عرف مصطلحات الرفع والنصب أو الوضع، " وهما أول المصطلحات العلمية الناضجة عند علماء هذه الطبقة، وردا عند يحيى بن يعمر لمّا بيّن للحجاج مواطن لحنه في قوله تعالى:(قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحبَّ إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتربصوا حتى يأتي الله بأمره والله لا يهدي القوم الفاسقين) ﴿ التوبة 34 ﴾ ، قائلاً: فترفع أحب وهو منصوب، أو قال: فتقرؤها أحبُّ بالرفع، والوجه أن تقرأ بالنصب على خبر كان، وفي رواية القفطي يقول يحيى بن يعمر للحجاج: أما إذا سألتني أيها الأمير فإنك ترفع ما يوضع وتضع ما يرفع"[7][17].

ويطالعنا مصطلح التنوين عند نصر بن عاصم الليثي(ت89)[8][9] الذي يقره مكان مصطلح الغنة عند أستاذه الدؤلي، فيروي لنا السيرافي أن "خالد الحذاء قال: سألت نصر بن عاصم وهو أول من وضع العربية: كيف نقرؤها قال: قل هو الله أحد. الله الصمد، لم ينون، قال: فأخبرته أن عروة ينون فقال: بئسما قال وهو للبئس أهل"[9][13]، وقد استقر هذا المصطلح إلى يومنا هذا، ولا بد من الإشارة إلى أن ما ذكر من مصطلحات لم يذكر لها حدود، وهو ما تصدى له النحاة فيما بعد.

ومن هؤلاء عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي(ت117)[10][13]الذي نقل مصطلح النحو من المعنى اللغوي إلى المعنى الاصطلاحي[11][17]، ولكن دون وضع حدود دقيقة لهذا المصطلح، إلا أنه قد ظهرت عنده "فكرة اصطناع القياس أداة لصنع النحو، وأصلاً من أصوله"[12]

وأخذ النحو عن ابن أبي إسحق عيسى بن عمر الثقفي(ت149)[13][20-13]، صاحب (الجامع والإكمال) اللذين ضاعا، فضاع بذلك ما يمكن أن نتحققه من وضع أبواب النحو ومصطلحاته، ووضع رسوم أو شروح لتلك المصطلحات، وبقي لنا بذلك مجرد العلم بأنه هو وأصحاب طبقته قد اهتموا" بالتعليل والقياس، وزادت عنايتهم بجمع الشواهد، واتجهوا إلى وضع المزيد من القواعد النحوية بعد الاستقراء، وتتبع الكثير مما نطق به العرب، وفي خلال هذا

---

[6]- الفهرست 65. وانظر: أخبار النحويين البصريين 22.

[7]- المصطلح النحوي 43– 44.

[8]- الزبيدي. *طبقات النحويين واللغويين* (مصر: دار المعارف،1973) 27.

[9]- أخبار النحويين البصريين 20– 21.

[10]- انظر أخبار النحويين البصريين 25.

[11]- انظر المصطلح النحوي 19.

[12]– مهدي المخزومي. *مدرسة الكوفة*(مصر: مطبعة البابي الحلبي،1985)46.

[13]- الفهرست 65، أخبار النحويين البصريين 31.

التتبع والجمع، كانوا يجدون من شعر الشعراء ما هو على خلاف الكثير المطرد، فكان بعضهم يتخذ هذا وسيلة لتخطئة العرب، والطعن عليهم كما فعل عبد الله بن أبي اسحق كثيراً في قصصه المشهورة مع الفرزدق وغيره، وكما فعل أحياناً عيسى بن عمر الذي خطأ الشاعر المشهور النابغة الذبياني في بعض أشعاره، وكان بعضهم الآخر يحكم عليه بالصحة مع الشذوذ، فيقبله ويحفظه ولا يقيس عليه، مثل أبي عمرو بن العلاء"[14][1].

ويعود لهؤلاء فضل التنبيه على كثير من المسائل النحوية بطرحهم لتلك المسائل، واختلافهم فيها فيما بينهم، أو اتفاقهم في بعض المسائل ليتركوا للمتأولين استخلاص القاعدة، ومن ذلك تنبيههم إلى مسألة الاشتغال، " فعندما يقرأ عبد الله بن أبي إسحق وعيسى بن عمر قول الله عز وجل: الزانية والزاني فاجلدوا، بالنصب، أو يقرأان بالنصب أيضاً قوله سبحانه: والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما، عندما يقرأان بالنصب، فإن ذلك يلفت أنظار الآخرين إلى البناء على الفعل المشغول بالضمير، فالوجه في القياس قوي، حتى إن سيبويه فضل قراءة النصب على قراءة الرفع، التي أبت العامة إلا القراءة بها، والرفع عند سيبويه على أنهما مبتدآن"[15][17]، وهم بذلك يستعملون مصطلح الاشتغال دون تسميته، معتمدين على سليقتهم اللغوية السليمة، كما اعتمدوا عليها في استعمال كثير من المصطلحات الأخرى التي لم يكونوا يعرفون أسماءها، إذ إن" عبد الله بن أبي إسحق وعيسى ابن عمر لم يكونا ليعرفا مصطلح الاشتغال، ولم تظهر عندهما فكرة شرطه، ولن نتصور أن أحداً ممن سبقهما من علماء العربية عرفه كاصطلاح فني لإحدى جزئيات النحو العربي، ولكن الفضل الذي يمكن أن ينسب إليهما، هو فضل تمييزه والتنبيه عليه، ليكون أيضاً لمن جاء بعدهما فضل تسميته ووضع حدوده، كما هو الشأن في جميع ما أثر عنهما من مسائل النحو"[16][17].

وأخذ النحو عن عيسى بن عمر الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت170على الأرجح)[17][20] الذي نسب إليه كتاب (الجمل في النحو)، ومن ثم اختلف في هذه النسبة، كما اختلف في اسم الكتاب[18][16]، وإذا بحثنا في نحوه، فإننا سنجده يزخر بمصطلحات كثيرة يشي ما وضعه من رسوم لها بوضوحها واستقرارها عنده، ففي حديث له عن النصب بـ(إن وأخواتها) يقول: " قولهم إن زيداً في الدار، شبهوه بالفعل الذي يتعدى إلى مفعول، كقولهم: ضرب زيداً عمرٌو، وأخرج عمراً صالحٌ"[19][16]، فهو يدرك أن عمل (إن وأخواتها) كعمل الفعل المتعدي إلى مفعول، وواضح من تمثاله أن عمل (إن) يشبه عمل الفعل المتعدي الذي قدم مفعوله على فاعله، وهو بذلك يقترب كثيراً من وضع حد لهذه الحروف، ومن ثم يفرق بينها وبين كان وأخواتها، فقد " زعم الخليل أنها عملت عملين: الرفع والنصب، كما عملت (كان) الرفع والنصب، حين قلت: كان أخاك زيدٌ، إلا أنه ليس لك أن تقول: كأن أخوك عبدَ الله، تريد: كأن عبدَ الله أخوك، لأنها لا تصرّف تصرّف الأفعال، ولا يضمر فيها المرفوع كما يضمر في كان، فمن ثم فرقوا بينهما كما فرقوا بين ليس وما، فلم يجروها مجراها، ولكن قيل: هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها، وليست بأفعال"[20][11]، ومن هذا الكلام نستطيع أن نستخلص أن حد(إن وأخواتها) أنها حروف– فهي ليست بأفعال– تعمل عملين هما الرفع والنصب تشبيهاً لها بالفعل المتعدي الذي يعمل عملين في فاعل ومفعول– وهما اسمان– ولكن قدم المفعول على الفاعل، ولا يجوز التصرف،

---

[14]- الوسيط في تاريخ النحو 52.

[15]- المصطلح النحوي 63.

[16]- المصطلح النحوي 64.

[17]- الفهرست 67.

[18]- الخليل بن أحمد الفراهيدي. *الجمل في النحو* (بيروت: مؤسسة الرسالة،1987) 9 وما بعدها.

[19]- الجمل في النحو ص 45.

[20]- سيبويه. *الكتاب* (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977) 131/2.

وبذلك يضعنا الخليل أمام حد لهذه الحروف دون استخدام مصطلح الحد، وإنما بإيراد عناصره مبثوثة في ثنايا كلامه على عمل هذه الحروف، وإن كان الخليل لم يستخدم لفظة الحد هنا، فإنه– وبكل تأكيد– واعٍ لما قاله، ومن ثم فهو يستخدم لفظة الحد عند حديثه عن التعجب، إذ يقول: " وحد التعجب ما يجده الإنسان من نفسه عند خروج الشيء من عادته"[21][16]، واستخدامه للفظة الحد هنا هو استخدام اصطلاحي وليس استخداماً لغوياً، إلا أنه ليس مصطلحاً نحوياً، فالحد المذكور للتعجب ليس حداً لمصطلح دال على أسلوب من أساليب العربية، إنما هو حد لظاهرة إنسانية نفسية يقوم بتوصيفها عن طريق رصد انفعالات النفس عند مواجهتها لأمر خارج عن المألوف، ومن ثم إطلاق مصطلح التعجب على هذه الظاهرة، ولا أعني هنا أن مصطلح الحد بأركانه المنطقية كان معروفاً عند الخليل، ولكن مصطلح التعجب كأسلوب من أساليب العربية كان معروفاً عنده بكل تأكيد، واستخدام هذا الأسلوب يكون عند إرادة التعبير عن انفعالات النفس، لتكون اللغة أداة التعبير.

الحدود النحوية في الكتاب:

عمد سيبويه إلى تنسيق أفكار أستاذه الخليل في كتابه، وأضاف إليها ما سمحت به قريحته الفذة، وكان لعملية التحديد النحوي نصيب وافر ظهرت بشائره في أول باب من أبواب الكتاب عند حديثه عن قسمة الكلم، إذ قال: " هذا باب علم ما الكلم من العربية، فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، فالاسم رجل وفرس وحائط، وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع... وأما ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل فنحو ثم وسوف..."[22][11].

يعتمد سيبويه القسمة الثلاثية للكلم، إلا أنه يستخدم مصطلح (الكلم) بدل (الكلام)[23][8] الذي ورد في رواية نشوء النحو على لسان الإمام علي– عليه السلام– لأبي الأسود، فهو يفرق إذن بين هذين المصطلحين اللذين فرق بينهما النحاة فيما بعد تفريقاً حدياً، وهو يقسم الكلام إلى خمسة أقسام،" فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب"[24][11]، فالنزعة التقسيمية في النحو تجاوزت قسمة الكلم لتشمل أيضاً قسمة في الكلام[25]، وما يعنينا منها هنا هو تلك النزعة بحد ذاتها، والتي تدل على تأثير المنطق في دراسة النحو منذ نعومة أظفاره، أو على أقل تقدير، على إعمال دور العقل في الدراسة النحوية الذي يسمح للنحوي بالتقسيم وفق منهج يراه مساعداً على التمييز بين الصواب وضده[26][19-6]، وقد اكتفى سيبويه بالتمثيل لبعض أقسام الكلام السابقة، ويعرف المحال والمستقيم القبيح بقوله:" وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك غداً... وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكي زيداً يأتيك، وأشباه هذا.."[27][11].

---

[21]- الجمل في النحو ص49.

[22]- الكتاب 12/1.

[23]- ابن جني. *الخصائص* (بيروت: دار الهدى للطباعة والنشر، دت) 25/1. حيث يتحدث عن استخدام سيبويه لمصطلح الكلم دون الكلام.

[24]- الكتاب 25/1.

[25]- يبدو أن المراد من قسمة الكلام عند سيبويه هو القسمة المعنوية أو الدلالية، ليكون بذلك أول من طرق هذا الباب في النحو العربي.

[26]- مجمع اللغة العربية. *المعجم الفلسفي* (القاهرة، 1978) 194. و: الجرجاني. *التعريفات*(القاهرة: مطبعة البابي الحلبي، 1938) 208. وانظر تعريف المنطق فيهما.

[27]- الكتاب 25/1– 26.

ومع أن سيبويه يفرق بين الكلم والكلام، إلا أن جعل المحال والمحال الكذب من أقسام الكلام يوحي بأنه يستخدم هذا اللفظ كما هو في اصطلاح اللغويين لا النحويين، إذ إن المعروف أن الكلام ما كان مفيداً، وهذا ما يمكن أن نفهمه من قول الخليل في حديث له عما يسميه الرفع بخبر الصفة، إذ يقول:" تقول: لزيد مال، ولمحمد عقل، وعليك قميص، وفي الدار زيد واقف، وإن شئت واقفاً، الرفع على خبر الصفة، والنصب على الاستغناء وتمام الكلام، ألا ترى أنك تقول: في الدار زيد، وقد تم كلامك، وإذا لم يتم كلامك فليس إلا الرفع، بك زيد مأخوذ، وإليك محمد قاصد، ألا ترى أنك إذا قلت: بك زيد، لم يكن كلاماً حتى تقول مأخوذ"[28][16]، وهذه العبارة الأخيرة إشارة إلى أن الكلام ما كان مفيداً فائدة يحسن السكوت عندها، وقول سيبويه: أتيتك غداً، ليس كلاماً إذن وفق المصطلح النحوي للكلام، لأنه ليس مفيداً، لكنه كلام في اصطلاح اللغويين، فهو في اصطلاحهم " اسم لكل ما يتكلم به، مفيداً كان أو غير مفيد"[29][14]، ولا شك أن هذا المعنى كان معروفاً عند سيبويه كما كان معروفاً عند أستاذه الخليل، إلا أنه وضع قسمة شاملة للكلام ليكون ذلك مدخلاً للتفريق بين ما هو مفيد وما هو غير مفيد، ومن ثم للتفريق بين الكلام والكلم، فالكلم اسم وفعل وحرف، وهذا ما لا خلاف فيه بين الجمهور، وإنما وقع الخلاف في التحديد، وسيبويه يكتفي بتمثيل الاسم، فهو مثل: رجل وفرس وحائط، ولا أثر لتعريفه في الكتاب، فعلل أصحابه ذلك بأنه" ترك تحديده ظناً منه أنه غير مشكل"[30][10]، ونعتقد أن سيبويه لم يترك تحديد الاسم لأنه غير مشكل، وإنما تركه لأنه مشكل، وربما رأى أن الاسم لا يحد ولذلك لم يضع له حداً، ونحن نرى أن النحاة اختلفوا اختلافاً كثيراً في حد الاسم لا نجد نظيره في تحديدهم الفعل والحرف، فقد ذكر الأنباري أن للنحويين فيه ما ينيف على السبعين حداً[31][3]، ويذكر لنا الزجاجي[32][10] وابن فارس[33][15] بعضاً منها، ذاكرين في الآن ذاته الطعون الموجهة إليها، وخلاصتها عدم الإحاطة بجوهر المحدود عند وضعها، فأوردا أن جميعها ليس جامعاً مانعاً، ولذلك قال بعضهم: " لا حد له، ولهذا لم يحده سيبويه، وإنما اكتفى فيه بالمثال، فقال: الاسم رجل وفرس"[34][3] .

وإذا نظرنا فيما قاله سيبويه في شرحه للفعل، فإننا سنجد أنه يستخدم لفظ (أمثلة)، وهو بذلك يراعي قوانين الحد الأولى من حيث ذكر الجنس أو المادة في الحد، أما كون هذه الأمثلة مأخوذة من لفظ أحداث الأسماء، فهذا ما لا يعتبر فصلاً مميزاً، وإنما يدل على أن أصل الاشتقاق هو الاسم، فأحداث الأسماء هي المصادر، والمصادر أسماء، ليصل إلى قوله: وبنيت لما مضى....، فهذه أقسام الفعل، وليس لها موضع في الحد، لكنها في الآن ذاته إشارة إلى ارتباط الفعل بالزمن، كما أن ربطه بين الفعل والحدث إشارة إلى أن الفعل حركة المسمى، ودال على الفعل الحقيقي، إذ كان مثّل للأحداث فقال: " والأحداث نحو الضرب والحمد والقتل"[35][11].

أما الحرف، فقد ذكر سيبويه رسمه عندما قال: ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، وكان ينقص هذا الرسم إيراد الجنس بأن يقول:(لفظ)، ليصبح رسمه حداً للحرف استقر إلى يومنا هذا، ومن هنا نستطيع أن نقول: إن سيبويه لم يرد

---

[28]- الجمل في النحو 139.

[29]- عبد الله بن عقيل. *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك* (بيروت: دار العلوم الحديثة، دت) 1/ 14.

[30]- الإيضاح للزجاجي 49.

[31]- أبو البركات الأنباري. *أسرار العربية* (دمشق: دار البشائر، 2004) 37.

[32]- الإيضاح 48.

[33]- الصاحبي 48 وما بعدها.

[34]- أسرار العربية 37.

[35]- الكتاب 12/1.

وضع حدود لأقسام الكلم، بل قصد إلى مجرد التمييز دون إيراد لفظة الحد في هذا الموضع، إلا أن ما ذكره يعد بلا أدنى شك مرحلة متطورة عمن سبقه، وإذا نحونا بمصطلح الحد منحى مجازياً، فإننا نستطيع أن نسمي ما وضعه سيبويه حدوداً.

وإذا نظرنا في استخدام سيبويه للفظة الحد، فإننا سنجدها تتردد بمعان متعددة في الكتاب، يقترب بعضها اقتراباً كبيراً من المعنى الاصطلاحي الفلسفي وإن لم يكن مقصوداً لذاته، ويبتعد بعضها الآخر عنه ليقتصر على المعنى اللغوي المعجمي، أو المستمد من السياق، إذ يطالعنا في الكتاب مصطلح الجمع الذي على حد التثنية، يقول سيبويه:" واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان، الأولى منهما حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون، يكون في الرفع ألفاً، ولم يكن واواً ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون في الجر ياء مفتوحاً ما قبلها، ولم يكسر ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون في النصب كذلك.."[36][11].

والجمع الذي ذكره يقصد به جمع السلامة، أي طريقة الجمع التي يسلم معها بناء الواحد أيضاً كما سلم في المثنى، وبذلك يكون معنى الجمع الذي على حد التثنية: طريقة الجمع التي تتفق مع طريقة التثنية من حيث سلامة بناء الواحد، فكل من التثنية وجمع السلامة يتم بزيادة لاحقتين: الأولى حرف المد أو اللين، وحكمها واحد فيهما من حيث منع الحركة والتنوين، ولكن تتم المخالفة بين التثنية والجمع من أجل حصول الفرق بينهما، أما الثانية فهي نون في كل منهما، تحرك بالكسر في المثنى وبالفتح في الجمع، فالجمع الذي على حد التثنية هو الجمع الذي يسلم فيه بناء الواحد كما يسلم في المثنى، ويتم بإضافة زائدتين كما في التثنية، وتتم المغايرة بينهما لحصول الفرق بين المثنى والجمع، ونستطيع أن نستخلص من هذا أن معنى لفظة الحد في قوله: الجمع على حد التثنية، هو الطريقة، أي اجمع كما تثني وفق الطريقة نفسها.

وترد لفظة الحد عند سيبويه بمعنى الوجه الأصيل الذي يحتمل الجواز، أو بتعبير آخر: بمعنى القاعدة، فالجملة الفعلية التي فعلها متعد على سبيل المثال، الأصل فيها أن تتألف من فعل وفاعل ومفعول بالترتيب، ويجوز تقديم المفعول على الفاعل، إلا أن الأصل هو الترتيب الأول، وسيبويه يرى أن تقديم الفاعل على المفعول هو الكلام العربي الجيد، يقول: " فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدماً، وهو عربي جيد كثير"[37][11]، وهو يعني باللفظ الجملة، وهو"جنس يشمل الكلام والكلم والجملة"[38][14]، ولكنه لا يعني بالحد المصطلح المنطقي، لأنه إذا اعتمدنا ذلك، فإنه يخرج من حد الجملة كل ما كان فيه المفعول مقدماً، وهو داخل فيه، فهو إذن لا يتحدث عن حد الجملة، إنما يتحدث عن وجه يرى أنه قانون الجملة الأكثر اطراداً.

ومثل ذلك ما ذكره في معرض الحديث عن (كان)، فإنها تختلف عن الأفعال التامة المتعدية، فهي تدخل على مبتدأ وخبر، والقاعدة، أو الحد بتعبير سيبويه، أن تبدأ بالمعرفة ثم تخبر بالنكرة، أي أن تخبر عن المعروف بما هو ملتبس أو غير معروف، وهذا هو حد الكلام، أي القاعدة التي سار عليها العرب في كلامهم، إذ يقول في باب كان: "واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة، فالذي تشغل به كان المعرفة، لأنه حد الكلام، لأنهما شيء واحد، وليس بمنزلة قولك: ضرب رجلٌ زيداً، لأنهما شيئان مختلفان، وهما في كان بمنزلتهما في الابتداء إذا قلت: عبد الله منطلق،

[36]- الكتاب 17/1.

[37]- الكتاب 34/1.

[38]- شرح ابن عقيل 14/1.

تبتدئ بالأعرف، ثم تذكر الخبر"[39][11]، ويمكن اعتبار ما ذكره سيبويه هنا فصولاً مميزة في حد كان، كما يمكن اعتباره حداً لكان على سبيل المجاز، فهي فعل ليس بمنزلة الفعل المتعدي، تدخل على المبتدأ والخبر، فتعمل الرفع في المبتدأ الذي هو المعرفة، وذلك دون اشتراط المباشرة، فسيبويه إذن لا يمنع تقديم خبر كان على اسمها، وإنما يرى أنه لا يجوز أن نقول: كان قائم زيداً، لأن اسم كان وخبرها بمنزلة المبتدأ والخبر قبل دخول كان، فكما أنه لا يجوز أن نقول: قائم زيد، على اعتبار قائم هو المبتدأ، فكذلك لا يجوز أن نقول: كان قائم زيداً.

وقد يأتي لفظ الحد بمعنى أصل الكلام، ففي قولنا: ما شأنك وعمراً، يرى سيبويه أن الأصل هو: ما شأنك وشأن عمرو، إلا أنهم نصبوا عمراً على إضمار فعل، كراهية أن يحمل آخر الكلام على أوله، يقول: "وذلك قولك: ما لك وزيداً، وما شأنك وعمراً، فإنما حد الكلام ههنا: ما شأنك وشأن عمرو، فإن حملت الكلام على الكاف المضمرة فهو قبيح، وإن حملته على الشأن لم يجز، لأن الشأن ليس يلتبس بعبد الله، إنما يلتبس به الرجل المضمر في الشأن، فلما كان ذلك قبيحاً، حملوه على الفعل، فقالوا: ما شأنك وزيداً، أي ما شأنك وتناولك زيداً"[40][11].

ويأتي لفظ الحد للدلالة على القياس، إذ يجوز أن نقول: سرقت الليلةَ أهلَ الدار، بنصب الليلة على أنها مفعول لسرقت، مع أن السرقة واقعة فيها، كما جاز لنا أن نقول: يا سارق الليلةِ أهلَ الدار، بإضافة الليلة إلى سارق على سبيل التوسع، وقد صنف سيبويه ذلك في " باب جرى مجرى الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى، وذلك قولك: يا سارق الليلةِ أهل الدار، وتقول على هذا الحد: سرقت الليلةَ أهلَ الدار.... والمعنى إنما هو في الليلة... غير أنهم أوقعوا الفعل عليه لسعة الكلام"[41][11]، غير أنه يقرر أنه تجب العودة إلى القاعدة التي توافق المعنى عند التنوين، فهذا هو حد الكلام، أي أصله وقانونه، الذي يجوز الخروج عليه أيضاً إذا أردنا التوسع، يقول:" فإن نونت فقلت: يا سارقاً الليلةَ أهلَ الدار، كان حد الكلام أن يكون أهل الدار على سارق منصوباً، ويكون الليلة ظرفاً، لأن هذا موضع انفصال، وإن شئت أجريته على الفعل على سعة الكلام"[42][11].

وصحيح أن سيبويه لا يعني بلفظ الحد عندما يستعمله المصطلح المنطقي على وجه التحقيق، إلا أننا لا نستطيع أن نفهم من سياق هذا الاستخدام إلا أنه يدرك ماهية القاعدة التي يجري عليها الكلام، فهو هنا لا يضع حدوداً لمصطلحات، ولكنه يضع حدوداً للكلام الصحيح في سياق معين وفق القاعدة الأصيلة التي يجوز الخروج عليها أحياناً، وهذا ما نفهمه من قوله في مواطن كثيرة: هذا حد الكلام، أو هذا الحد والوجه[43][11]، وهو إلى جانب فهمه للقاعدة النحوية يردف هذا الفهم بنوع من التعليل المدعوم بالقياس وفق منهج عقلي يتّبعه في تعليل ظاهرة نحوية عن طريق مقابلتها بظاهرة نحوية أخرى، ليضيف وفق المنهج نفسه لفظة الحد إلى المصطلح النحوي، لنصير إلى حد المصطلح، وهذا ما نجده في حديث له عن الاستثناء في باب عقده لتقديم المستثنى على المستثنى منه، فيقول: " وذلك قولك: ما فيها إلا أباك أحد، وما لي إلا أباك صديق، وزعم الخليل رحمه الله أنهم إنما حملهم على نصب هذا أن المستثنى إنما وجهه عندهم أن يكون بدلاً ولا يكون مبدلاً منه، لأن الاستثناء إنما حده أن تداركه بعدما تنفي فتبدله، فلما لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد يجوز إذا أخرت المستثنى، كما أنهم حيث استقبحوا أن يكون الاسم

[39]- الكتاب 47/1.

[40]- الكتاب 307/1.

[41]- الكتاب 175/1- 176.

[42]- الكتاب 176/1.

[43]- انظر الكتاب:53/1، 98/1، 102/1، 1/ 231، 2//9، 14/2، 36/2، 51/2، 127/2، 31/3، 332/3، وغيرها من المواضع.

صفة في قولهم: فيها قائماً رجل، حملوه على وجه قد يجوز لو أخرت الصفة، وكان هذا الوجه أمثل عندهم من أن يحملوا الكلام على غير وجه"[44][11].

فسيبويه يعلل وجوب نصب المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه بعدم جواز مجيئه رفعاً، لأنه بذلك يصبح مبدلاً منه والمستثنى منه بدل، ووجه المستثنى عنده أن يكون بدلاً، والواضح أنه يتحدث عن الاستثناء التام المنفي الذي يجوز فيه إتباع المستثنى للمستثنى منه على البدلية، أو النصب على الاستثناء، وذلك إذا وقع المستثنى بعد المستثنى منه في كلام تام منفي أو شبه منفي، وهنا نصل إلى حد الاستثناء الذي ذكره سيبويه وهو كما يقول: (أن تداركه بعدما تنفي فتبدله)، وليس هذا بحد للاستثناء وفق المفهوم الدقيق، وإنما هو رسم ناقص بالمعنى المنطقي لحالة جائزة في الاستثناء التام المنفي، ولا يعنينا هنا إيراد حد دقيق للمصطلح النحوي، فهذا ما لا نستطيع أن نتوقع وجوده في الكتاب، إذ لم يكن مصطلح الحد بصبغته المنطقية قد فشا في علم النحو بعد، ولكن ما يعنينا في هذا المقام هو إيراد لفظة الحد مضافة إلى المصطلح النحوي، وهو واع بأن ما يذكره ليس حداً لهذا المصطلح أو تعريفاً له، وإنما ذلك وصف لحالة نحوية، وقد ذكر ما يشاكل هذا المعنى عند حديثه عن المستثنى الواجب النصب، فهو واجب النصب" لأنه مُخرَج مما أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهماً، وهذا قول الخليل رحمه الله، وذلك قولك: أتاني القوم إلا أباك، ومررت بالقوم إلا أباك، والقوم فيها إلا أباك، وانتصب الأب إذ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام، كما أن الدرهم ليس بصفة للعشرين، ولا محمول على ما حملت عليه وعمل فيها"[45][11].

أما سبب وجوب نصب المستثنى إذا تقدم، فلكي يحملوه على وجه يجوز بتأخيره، فإننا إذا قلنا: ما فيها أحد إلا أباك، جاز نصب الأب على الاستثناء ورفعه على البدلية، فلما امتنعت البدلية بتقديم المستثنى، بقي النصب على الاستثناء، مع مقارنة لطيفة بتقديم الصفة على الموصوف ونصبها على الحالية، وهذا الوجه كما يقول سيبويه:(أمثل عندهم من أن يحملوا الكلام على غير وجه)، وكل ذلك نقلاً عن أستاذه الخليل رحمه الله.

لم تك الغاية مما سبق ذكره تتبع لفظة الحد في كتاب سيبويه بكل معانيها وفق رؤيته وفهمه، وإنما القصد منه التدليل على أمرين:

الأول: شيوع لفظة الحد، ليس بالمعنى اللغوي المعجمي المجرد، إذ ليس معنى لفظة الحد في كل ما سبق الفصل بين شيئين أو تمييز بعضهما من بعض، فهذان معنيان لا نستطيع أن نفهمهما من قوله أن حد اللفظ تقديم الفاعل على المفعول، أو أن حد الكلام أن ترفع (كان) المعرفة، وإنما بمعنى اصطلاحي، وهذا الأخير ليس اصطلاحاً منطقياً، وإنما هو اصطلاح ذو جذور منطقية واستعمالات لغوية نحوية ذات دلالات سياقية، كان شائعاً ليس في الكتاب فقط، أو عند سيبويه وحده، وإنما في عصره وعصر أستاذه بدليل شيوعه في كتابه، إذ من غير المعقول أن يستعمل سيبويه هذه اللفظة ذلك الاستعمال المتكرر والكثير وهي مجهولة عند المتلقين، الذين يصنف سيبويه لهم كتابه ليكون كتاباً تعليمياً[46][17]، ومن هذه الزاوية رأى بعض الباحثين أن كتاب سيبويه لا غموض في مفرداته، والغموض الذي قد نعاني منه الآن مرده إلى سعي سيبويه إلى الاختصار، وإلى تطور اللغة وفناء بعض ألفاظها والتغير في أساليب تركيبها، وهو غموض لم يكن من في عصر سيبويه قد عانى منه، إذ كان هذا الأسلوب أسلوبهم وتلك الألفاظ

---

[44]- الكتاب 335/2.

[45]- الكتاب 330/2– 331.

[46]- المصطلح النحوي 85.

ألفاظهم، فاعتمد سيبويه على علمهم بتلك الأساليب في صياغة العبارة واستخدام تلك الألفاظ، فتركها دون شرح[47]-12] .17]

والأمر الثاني أن مصطلح الحد لم يكن قد استقر في عصر سيبويه واكتسب صبغته المنطقية في علم النحو، وهذا الأمر عائد إلى أن الثقافة الفلسفية لم تكن بعد قد انتشرت في عصره، إضافة إلى أن مصطلح الحد الفلسفي كان ما يزال في طور النشأة، أما من الناحية النحوية، فإن عدم استقرار مصطلح الحد عائد إلى عدم استقرار المصطلح النحوي في الكتاب، وهذا ما يبدو لنا من عدم استخدامه المصطلح في بعض الأحيان وإنما وصفه، كقوله:" هذا باب ما عالجت به"[48][11]، يعني اسم الآلة، وكذلك تعبيره عن الفكرة بغير مصطلح، فهو يطلق على التوكيد والصفة اسم الصفة، ويسمي التوكيد بدلاً[49][11]، والمضاف إليه مصلح يطلق عليه وعلى الاسم المجرور[50][11]، وحروف الإضافة تطلق على حروف الجر[51][11] وياء النسب[52][11]، ويسمي الحال خبراً[53][11]، ويطلق مصطلح الأسماء المبهمة على أسماء الإشارة والضمائر[54][11]، وسوى ذلك كثير مما يدل على عدم استقرار المصطلح النحوي في عصره، وهذا " يعد دليلاً قاطعاً بأن النحو كفنّ لا يزال في مرحلة التكوين وأنه لم ينضج بعد، وإلا لاستقرت مصطلحاته"[55][17].

لكن عدم استقرار المصطلح النحوي عند سيبويه لا يعني أنه تلقفه من سابقيه بجمود، بل إن وصفه لبعض المصطلحات، سواء أكان هذا الوصف مندرجاً تحت عنوان الباب أم كان واقعاً في سياق شرحه، إضافة إلى طول عناوين بعض الأبواب النحوية " يمثل مرحلة تطورية غير ناضجة من حياة المصطلح، يمتزج فيها مفهوم المصطلح للفكرة النحوية مع حدودها أو تعريفها"[56][17]، وهي غير ناضجة لأنه لا يستخدم المصطلح الحقيقي المراد الحديث عنه، فهو يتحدث تحت باب الفاعل مثلاً عن الفعل اللازم، فإذا أراد توصيفه قال: " هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول"[57][11]، وهو لا يريد الحديث عن الفاعل، وإنما كان جل حديثه عن الفعل اللازم، وتحت الباب نفسه يتحدث عن الفعل المبني للمجهول، ليصف نائب الفاعل بأنه" المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل، ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر، والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له كما فعلت ذلك بالفاعل"[58][11]، وكلامه هذا جاء ضمن حديثه عن الفعل اللازم والمتعدي، وما يعمل عملهما من المشتقات ضمن باب من أطول عناوين الكتاب، ليضمن هذا العنوان بعض المصطلحات متجلية بأوصافها، يقول:" باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولا يتعدى فعله إلى مفعول آخر، وما

---

[47]- ينظر تفصيل الآراء حول هذا الموضوع في: المصطلح النحوي ص 84- 85، وينظر: عبد الرحمن السيد. *مدرسة البصرة النحوية* (مصر: دار المعارف، 1968) 545- 551.

[48]- الكتاب 94/4.

[49]- الكتاب 385/2- 386.

[50]- الكتاب 419/1- 420.

[51]- الكتاب 17/1.

[52]- الكتاب 335/3.

[53]- الكتاب 88/2.

[54]- الكتاب 77/2- 78.

[55]- المصطلح النحوي ص137.

[56]- المصطلح النحوي ص24.

[57]- الكتاب 33/1.

[58]- الكتاب 33/1.

يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذي يتعدى إلى مفعول، وما يعمل من المصادر ذلك العمل، وما يجري من الصفات التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجري مجرى الفعل المتعدي إلى مفعول مجراها، وما أجري مجرى الفعل وليس بفعل ولم يقو قوته، وما جرى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين التي ذكرت لك ولا الصفات التي هي من لفظ أحداث الأسماء وتكون لأحداثها أمثلة لما مضى ولما لم يمض، وهي التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تريد بها ما تريد بالفعل المتعدي إلى مفعول مجراها، وليست لها قوة أسماء الفاعلين التي ذكرت لك، ولا هذه الصفات، كما أنه لا يقوى قوة الفعل ما جرى مجراه وليس بفعل"[59][11].

وهو بعد هذا الإجمال في هذا العنوان الذي قد تتسم بعض فصوله بالغموض يعود إلى تفصيلها باستطراد يقوده أحياناً إلى الخروج على الفكرة التي كان يتحدث عنها، وما يعنينا هنا أنه يعود إلى التفصيل بعد الإجمال، ليضيف بعض الشرح أو التوصيف أو التعريف لما ذكره، فهو في حديثه عن عمل اسم الفاعل يضعنا أمام حد لاسم الفاعل العامل ليقول:" هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان نكرة منوناً، وذلك قولك: هذا ضاربٌ زيداً غداً"[60][11]، ويبين سيبويه في موضع آخر من الكتاب مواضع عمله، ليقرر أولاً أنه اسم وليس بفعل، فلا تجوز الموافقة بينهما في كل موضع، فإننا إذا قلنا: قائمٌ زيدٌ، حسن هذا على اعتبار(قائمٌ) خبراً مقدماً، وقبح إذا أردنا أن نجعل (قائمٌ) فعلاً بمعنى يقوم، وذلك " لأنه اسم، وإنما حسن عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف، أو جرى على اسم قد عمل فيه، كما أنه لا يكون مفعولاً في ضارب حتى يكون محمولاً على غيره فتقول: هذا ضاربٌ زيداً، وأنا ضاربٌ زيداً، ولا يكون ضاربٌ زيداً على ضربت زيداً وضربت عمراً، فكما لم يجز هذا كذلك استقبحوا أن يجري مجرى الفعل المبتدأ، وليكون بين الفعل والاسم فصيل، وإن كان موافقاً له في مواضع كثيرة، فقد يوافق الشيء الشيء ثم يخالفه لأنه ليس مثله"[61][11].

ومن أمثلة إيراد حد المصطلح مكان المصطلح في عناوين أبواب الكتاب كلامه على اسم الجنس الجمعي، فهو يضعنا أمام حد لا غبار عليه لهذا المصطلح دون ذكره، إذ يقول:" هذا باب ما كان واحداً يقع للجميع ويكون واحده على بنائه من لفظه، إلا أنه مؤنث تلحقه هاء التأنيث ليتبين الواحد من الجميع"[62][11]، وهو يزيد ذلك بياناً بما يورده من الأمثلة نحو: تمر وتمرة، ونخل ونخلة، وشجر وشجرة، وهو يميز بين القلة والكثرة فيه، فإنك "إذا أردت أدنى العدد جمعت الواحد بالتاء، وإذا أردت الكثير صرت إلى الاسم الذي يقع على الجميع ولم تكسر الواحد على بناء آخر"[63][11].

وتختلف أشكال إيراد سيبويه لحدود مصطلحاته، إذ إننا نراه يورد مجموعة من المصطلحات التي يضع لبعضها شروحاً وللآخر رسوماً وللثالث حدوداً، في حين لا يتعدى شرحه للمصطلح في بعض الأحيان إيراد المثال، كما في حديثه عن المسند والمسند إليه اللذين يسميهما أيضاً المبني والمبني عليه، فيصفهما بأنهما" ما لا يغني واحد منهما

---

[59]- الكتاب 33/1.

[60]- الكتاب 164/1.

[61]- الكتاب 127/2– 128.

[62]- الكتاب 582/3.

[63]- الكتاب 582/3.

عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بداً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك.."[64][11]، لكنه في موضع آخر يضعنا أمام حد للمبتدأ بالمعنى الاصطلاحي للفظة الحد، فهو يقول في باب الابتداء: " فالمبتدأ كل اسم ابتدئ به ليبنى عليه كلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع"[65][11]، وإذا أردنا تفصيل هذا الحد فإننا نقول: (اسم) جنس أقرب للمبتدأ من قوله كلمة أو لفظ، مخرِج لقسمي الكلام الآخرين، وهما الفعل والحرف إذا وقعا في بداية الكلام، وقوله: (ابتدئ به) فصل مخرج لكل اسم لم يأت في بداية الكلام، كزيد في قولنا: جاء زيد، وقوله: (ليبنى عليه كلام) فصل آخر مخرج لكل اسم وقع في بداية الكلام لفظاً لا ليبنى عليه كلام، كزيد في قولنا: زيداً ضربت، وبذلك فإننا نلاحظ أن حد المبتدأ الذي بين أيدينا مستوف لشروط الحد في الاصطلاح المنطقي، مع عدم ذكره لمصطلح الحد، فقد كان غرضه التعريف بالمبتدأ، فجاء تعريفه حداً من قبيل أنه يدرك معنى الحد كمصطلح، لكنه لا يريد أن يقحمه هاهنا، إذ كانت غايته الشرح لا وضع الحدود، وهذا ما نلاحظه في عامة كتابه، وما يدلنا على هذا أنه لا يقوم بتعريف كل مصطلح نحوي يذكره، وإنما هو في أغلب الأحيان يقوم بشرح المصطلح بقصد توضيحه – كما مر سابقاً– ولا أعني من إيراد عناصر الحد السابقة أن الحد في اصطلاح المناطقة كان معروفاً عنده تماماً، أو أن تكون الفلسفة كثقافة قد انتشرت في عصره فاستوعبها واتكأ عليها في صناعة الحدود، فهذا مخالف لمنطق الأحداث، ولكني أقول: إن سيبويه– وهو صاحب العقل المفكر– يستخدم عقله في صناعته، فجاء حده هذا نتيجة طبيعية من نتائج التفكير العقلي، يضاف إلى ذلك أن الحد الذي أورده إنما قصد به مجرد التمييز وليس إدراك كنه المصطلح حسب ما يُعرّف به الحد الفلسفي، ودليل هذا أنه اكتفى بإيراد بعض الفصول المميزة فقط، فلم يذكر مثلاً أن المبتدأ معرفة، فهذا فصل مميز مخرج لكل النكرات، ولو ذكره لوجب عليه إجمال مواضع جواز الابتداء بالنكرة، كأن يقول مثلاً: كل اسم معرفة أو نكرة مفيدة، وسوى ذلك من فصول أخرى يشترط الفلاسفة ذكرها جميعاً في الحد[66][2]، ولذلك فإننا نعود لنؤكد أن حد سيبويه هذا حد بالمعنى المجازي لمصطلح الحد، أما من الناحية النحوية، فهذا تعريف للمبتدأ، وإذا قلنا إنه حد، فذلك على استعارة لفظ الحد من الفلسفة ووضع حد نحوي له، فإذا كان حد الحد في اصطلاح المناطقة الدلالة على كمال ماهية الشيء، فإن حده في النحو أن نقول: إنه التعريف المميز للشيء، ووفق هذا الحد للحد، فإننا نستطيع أن نستنبط من أقوال سيبويه حدوداً نحوية كثيرة، ولا بأس من أن نذكر نماذج منها، لنبين كيفية حد الحدود كما وردت في الكتاب:

حد المفعول لأجله:" هو ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر، فانتصب لأنه موقوع له، ولأنه تفسير لما قبله لم كان؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه"[67][11].

حد كم: " اعلم أن لكم موضعين: فأحدهما الاستفهام، وهو الحرف المستفهم به، بمنزلة كيف وأين، والموضع الآخر الخبر، ومعناها معنى رب، وهي تكون في الموضعين اسماً فاعلاً ومفعولاً وظرفاً ويبنى عليها إلا أنها لا تصرف تصرف يوم وليلة...أما كم في الاستفهام إذا أعملت فيما بعدها فهي بمنزلة اسم يتصرف في الكلام منون قد عمل فيما بعده لأنه ليس من صفته ولا محمولاً على ما حمل عليه وذلك الاسم عشرون وما أشبهها نحو ثلاثين وأربعين...ولا تكون إلا مبتدأة ولا تؤخر فاعلة ولا مفعولة، لا تقول: رأيت كم رجلاً، وإنما تقول: كم رأيت رجلاً...واعلم أن كم في

---

[64]- الكتاب 23/1.

[65]- الكتاب 126/2.

[66]- عبد الأمير الأعسم. *المصطلح الفلسفي عند العرب* (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1989) 165– 167.

[67]- الكتاب 367/1.

الخبر بمنزلة اسم يتصرف في الكلام غير منون يجر ما بعده إذا أسقط التنوين، وذلك الاسم نحو مائتي درهم، فانجرّ الدرهم لأن التنوين ذهب ودخل فيما قبله، والمعنى معنى رب، وذلك قولك: كم غلامٍ لك قد ذهب..."[68][11].

حد النداء:" اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رفع، وهو في موضع اسم منصوب"[69][11].

حد الترخيم: " الترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً... واعلم أن الترخيم لا يكون إلا في النداء إلا أن يضطر شاعر..."[70][11].

حد التصغير:" اعلم أن التصغير إنما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة: على فُعَيل وفُعَيعِل وفُعَيعيل"[71][11].

حد المقصور ويسميه المنقوص:" فالمنقوص كل حرف من بنات الياء والواو وقعت ياؤه أو واوه بعد حرف مفتوح، وإنما نقصانه أن تبدل الألف مكان الياء والواو، ولا يدخلها نصب ولا رفع ولا جر"[72][11].

حد الممدود:" وأما الممدود فكل شيء وقعت ياؤه أو واوه بعد ألف"[73][11].

حد اسم الآلة:" هذا باب ما عالجت به... وكل اسم يعالج به فهو مكسور الأول كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن، وذلك قولك: مِحلب ومِنجل ومِكسحة ومِسلة والمِصفى والمِخرز والمِخيط"[74][11].

وبعد، فلا بد من القول: إن الحديث عن الحدود النحوية عند سيبويه أمر يحتاج إلى وقفة طويلة، ولم يكن الغرض هنا تفصيل القول فيها، وإنما تكوين فكرة بسيطة عن الحدود عنده كمرحلة مهمة من مراحل التحديد النحوي وتكوين المصطلح، فالحدود في كتاب سيبويه ليست حدوداً بالمعنى المنطقي، إلا أنه يطلق لفظة الحد بمعان مختلفة، ومن ثم يورد حدوداً لمصطلحات دون ذكر لفظة الحد قبل المصطلح، وكل ذلك وفق معنى مجازي لمصطلح الحد عندما نطلقه، وربما كانت طريقة سيبويه في تبويب أبوابه وإيراد مصطلحاته وذكر حدودها أو رسومها أو تعاريفها أو شروحها ليصبح المصطلح الذي لم يكن قد استقر مفهوماً عبر تلك الشروح، هي التي دفعت ابن جني فيما بعد إلى القول إن الكتاب قد تضمن حدوداً حدها سيبويه، ووفق هذا المفهوم فإننا نكون قد وقعنا على أول كتاب في الحدود النحوية ضمن كتاب سيبويه، وعدة هذه الحدود كما يراها ابن جني سبعة وثلاثون حداً، إذ يقول: " حدود الكتاب سبعة وثلاثون بعد الخطبة، وآخرها آخر باب ضرورة الشاعر:

1- الفاعل، 2- المفعول به، 3- الخبر، 4- توابع الأسماء في إعرابها، 5- المبتدأ، 6- الحروف الخمسة الداخلة على المبتدأ، 7- كم،8- نعم، 9- النداء، 10- النفي، 11- الاستثناء، 12- علامات المضمرين، 13- أي والسؤال عن النكرة بها، 14- السؤال بمن في النكرة والمعرفة، 15- ذا الذي بمنزلة الذي، 16- ما تلحقه الزيادة في الاستفهام، 17- إعراب الأفعال، 18- إن وأن، 19- أم و أو، 20- ما ينصرف وما لا ينصرف، 21- النسبة، 22- التثنية والجمع الذي على حدها، 23- إضافة المنقوص إلى الياء التي هي علامة المجرور وإضافة كل اسم آخره ياء إليها، 24- التصغير، 25- القسم وإعراب الأسماء فيه، 26- التنوين، 27- النون الخفيفة والثقيلة، 28- مضاعف

---

[68]- الكتاب 156/2- 161.

[69]- الكتاب 182/2.

[70]- الكتاب 239/2.

[71]- الكتاب 415/3.

[72]- الكتب 536/3.

[73]- الكتاب 539/3.

[74]- الكتاب 94/4.

الفعل واختلاف العرب فيه، 29- المقصور والممدود، 30- الهمز، 31- العدد، 32- جمع التكسير، 33- بناء الأفعال والمصادر، 34- الإمالة، 35- الوقف والابتداء، 36- الأبنية والتصريف، 37- الإدغام"[75][7].

وقد سار النحاة بعد سيبويه على نهجه في عرض المصطلحات النحوية، فلم يتجاوزوه إلا قليلاً، كما نجد عند المبرد في حده للاسم[76][18]، لتكون نهاية القرن الثالث الهجري بداية لشباب مصطلح الحد النحوي على أيدي طائفة جليلة من رجالات القرن الرابع الهجري، حيث أخذت لغة الفلسفة بالانتشار مسدلة ظلالها على حدود النحويين.

خاتمة:

اهتم النحويون القدماء الذين تأسس على أيديهم علم النحو العربي بمسألة شرح المصطلح النحوي؛ إذ رأوا أنه من الممكن ألا يكون هذا المصطلح مفهوماً عند جمهور المتلقين، فقد كانت غاية النحويين من تصنيف مؤلفاتهم وإذاعة علومهم بين الناس عصمهم من الخطأ واللحن وفق ما هو مشهور، فكان لزاماً عليهم أن يكون علمهم ومصطلحاتهم مفهومين حتى تتحقق الغاية التي من أجلها صَنَّفوا، ومن المعلوم أن فهم دلالة المصطلح أساس لتحديده، ومن ثم كان شرحه خطوة أولى نحو وضع هذا الحد الذي تأثر بسبب تكوينه بمعطيات علم المنطق الذي كان تأثيره بادياً مع أنه لم يكن قد انتشر قبل القرن الرابع الهجري، وذلك لأن أسس علم المنطق القائمة على التقسيم وإعمال دور العقل في التمييز كانت متوافرة لدى أوائل النحويين كما بينا ذلك في هذا البحث.

نتائج البحث:

نستطيع أن نجمل نتائج هذا البحث في النقاط التالية:

1- كانت الخطوة الأولى المؤسسة لنشأة النحو العربي معتمدة على التقسيم، ومن ثم على تمييز الأقسام بعضها من بعض، مما يعني لنا أن النحو العربي نشأ نشأة حدية.

2- كان عمل النحاة الأوائل قائماً على شرح المصطلحات، لا على وضع حدود لها، وقد عرف هؤلاء بعض المصطلحات النحوية بأسمائها، وعرفوا بعضها الآخر بظواهرها المستمدة من السياق، كما رأينا عند ابن أبي إسحق وعيسى بن عمر في قراءتهما المبنية على مفهوم الاشتغال.

3- جاء عمل سيبويه خطوة متطورة عن عمل من سبقه من النحاة في مسألة السعي نحو وضع الحدود النحوية، وظهرت عنده تقسيمات معتمدة على الناحية الدلالية، كما في قسمته للكلام.

4- تتعدد معاني لفظة الحد عند سيبويه، لكنها تتعدى المعنى اللغوي الجامد إلى معنى اصطلاحي مستمد من السياق العام في أغلب الأحيان.

---

[75]- أبو الفتح عثمان بن جني. *الخاطريات*(بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1988) 23- 26.

[76]- أبو العباس المبرد. *المقتضب*(القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1994) 141/1.

5- وردت عند سيبويه بعض التعريفات النحوية التي يمكن لنا أن نعدها حدوداً بالمعنى المجازي للمصطلح، كما وجدنا في حده للفعل وحده للمبتدأ، ولكن من دون إطلاق مصطلح الحد.

6- ورد عند سيبويه استخدام للفظة الحد مضافة إلى المصطلح النحوي، لتظهر عنده بوادر (حد المصطلح)، كما رأينا في حديثه عن الاستثناء التام المنفي.

7- لم يكن عصر سيبويه عصر استقرار المصطلح النحوي، لكنه سعى إلى شرحه، مما أدى به أحياناً إلى أن يظهر عنده المصطلح ممزوجاً بتعريفه من دون تسميته، كما كان ذلك في باب اسم الآلة، وحد اسم الجنس الجمعي كما رأينا.

8- يمثل عمل سيبويه في الكتاب مرحلة مهمة جداً من مراحل التحديد النحوي، حيث نستطيع استخراج عدد من الحدود النحوية من الكتاب إذا اعتمدنا المعنى المجازي لمصطلح الحد، مما حدا بابن جني في القرن الرابع إلى تسميتها حدوداً، مع إشارة مهمة إلى أن مصطلح الحد بالمعنى المنطقي كان قد انتشر في تلك الحقبة.

المصادر والمراجع:

1- الأسعد، د عبد الكريم محمد. الوسيط في تاريخ النحو. الرياض: دار الشواف، 1992.

2- الأعسم، د عبد الكريم. المصطلح الفلسفي عند العرب. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1989.

3- الأنباري، أبو البركات. أسرار العربية. تح: محمد بهجة البيطار- عاصم بهجة البيطار. دمشق: دار البشائر، 2004.

4- الأنباري، أبو البركات. الإنصاف في مسائل الخلاف. حمص: مطابع الروضة النموذجية، 1989.

5- الأنباري، أبو البركات. نزهة الألباء في طبقات الأدباء. تح: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار نهضة مصر، 1967.

6- الجرجاني، علي بن محمد . التعريفات. تقديم: أحمد سعد علي. القاهرة: مطبعة البابي الحلبي، 1938.

7- ابن جني، أبو الفتح عثمان. الخاطريات. تح: علي ذو الفقار شاكر. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1988.

8- ابن جني، أبو الفتح عثمان. الخصائص. تح: محمد علي النجار. بيروت: دار الهدى للطباعة والنشر، دت.
9- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن. طبقات النحويين واللغويين. تح: محمد أبو الفضل إبراهيم. مصر: دار المعارف، 1973.
10- الزجاجي، أبو القاسم. الإيضاح في علل النحو. تح: د.مازن المبارك. بيروت: دار النفائس، 1973.
11- سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب. تح: عبد السلام محمد هارون. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977.
12- السيد، د عبد الرحمن. مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها. مصر: دار المعارف، 1968.
13- السيرا في، أبو سعيد الحسن بن عبد الله. أخبار النحويين البصريين. اعتنى بنشره وتهذيبه فربنس كرنكو. بيروت: المطبعة الكاثوليكية، دت.
14- ابن عقيل، عبد الله بن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تح: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: دار العلوم الحديثة، دت.
15- ابن فارس، أحمد. الصاحبي. علق عليه: أحمد حسن بسج. بيروت: دار الكتب العلمية، 1997.
16- الفراهيدي، الخليل بن أحمد. الجمل في النحو. تح: د فخر الدين قباوة. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1987.
17- القوزي، عوض حمد. المصطلح النحوي. الرياض: شركة الطباعة العربية السعودية، 1981.
18- المبرد، أبو العباس. المقتضب. تح: محمد عبد الخالق عضيمة. القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1994.
19- مجمع اللغة العربية. المعجم الفلسفي. القاهرة. 1978.
20- المخزومي، د مهدي. مدرسة الكوفة. مصر: مطبعة البابي الحلبي، 1958.
21- ابن النديم، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب. الفهرست. علق عليه: د يوسف علي طويل. بيروت: دار الكتب العلمية، 2002.